



## بيان

### حزب العدالة والتنمية يفوز في امتحان النزاهة والشفافية

لقد شكلت عملية تجديد ثلث مجلس المستشارين ليوم 8 شتنبر 2006 مؤشرا جديدا وإضافيا على عجز الحكومة على ضمان نزاهة ومصداقية الاستشارات الانتخابية. وكما شهد بذلك المتبعون، فإن هذه الانتخابات، قد أفسدها استعمال المال لشراء أصوات الناخبين أو همل المرشحين على الانسحاب، كما أن التوقعات التي تم تداولها قبل الاقتراع جاءت متطابقة مع ما أعلن عنه بعد عملية الفرز في غالبية مقاعد الغرف والمستشارين الجماعيين. وعلى الرغم من كون الاستعمال الواسع والطاغي للمال، كان موضوع الحديث بين القاضي والداني، فقد عمدت بعض القراءات الصحفية إلى تحليل تلك النتائج بالنسبة لحزب العدالة والتنمية بطريقة غير موضوعية. وإذ يجدد حزب العدالة والتنمية تنديده بالفساد الذي شهدته هذه الانتخابات، من شراء للأصوات بالجملة وبالتسليط، فإنه يؤكد ما يلي:

1. إن هذه الانتخابات تعتبر انتكاسة خطيرة في مسار بناء المؤسسات الديمقراطية التي يحتاجها المغرب لرفع تحديات الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية.
2. إن عدم حصول حزب العدالة والتنمية على أي مقعد في هذه الانتخابات، هو نتيجة متوقعة ومؤشر على سلامة خطه السياسي وممارسته الانتخابية. وهو تعبير عن وفاء الحزب لمبادئه ورفضه -قيادة وقواعد- الحصول على أي مقعد بأساليب غير نزيهة.
3. إن نتائج الحزب جاءت متطابقة تماما مع حجم تمثيلته في الهيئات الناخبة، أي داخل فئة المستشارين الجماعيين وأعضاء الغرف، وهي نتيجة طبيعية لما مورس على الحزب من ضغوط في آخر انتخابات للغرف المهنية وفي الانتخابات الجماعية لـ 12 شتنبر 2003، وذلك عقب أحداث 16 ماي الإرهابية التي استغلها خصوم الحزب السياسيون. وقد أصدر الحزب حينها بيانات منددة بتلك الضغوط، وهكذا فإن الحزب لم يشرح آنذاك إلا في 18% من مجموع عدد مقاعد المجالس المحلية، وبالتالي فإن عدد منتخبيه محليا محدود في جميع الجهات.
4. يفتخر الحزب بالتزام مستشاريه بالشفافية والنزاهة على الرغم من الضغوطات والإغراءات التي تعرضوا لها. ويهنتهم وجميع مناضلي الحزب ومناصره على فوزهم في امتحان النزاهة واحترام قواعد الديمقراطية الحقة. وهو ما أكسب الحزب ومناضليه احترام وتقدير المراقبين الموضوعيين والفاعلين السياسيين محليا وجهويا ووطنيا.
5. يعتبر الحزب أن الانتخابات غير المباشرة بشكلها الحالي أصبحت تمثل إعاقة لمسلسل البناء الديمقراطي ومدخلا خطيرا لتوسيع دائرة التشكيك في مصداقية المؤسسات وما ينبثق عنها من سياسات وقرارات وهيئات.
6. يحمل الحزب الحكومة المسؤولية عما آلت إليه أوضاع المشهد الانتخابي من تدهور وتراجع، ويدعو إلى اعتماد مقاربة جريئة لإصلاح المشهد السياسي، والمواجهة الحازمة مع الفساد والمفسدين للعمليات الانتخابية. دون التقليل من مسؤولية الأحزاب السياسية والناخبين على السواء.
7. يطالب الحزب بالمراجعة الشاملة لوضعية مجلس المستشارين من حيث الاختصاصات والتركيبات وطريقة الانتخاب، بما يؤدي إلى القطع مع أشكال الفساد السياسي والانتخابي وإضفاء المصداقية على هذه المؤسسة الدستورية.

وحرر بالرباط في: 18 شعبان 1427هـ

الموافق لـ 12 شتنبر 2006 م

